

Distr.
GENERAL

A/50/219
S/1995/482
13 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ٨١ من القائمة الأولية*
صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة الى الأمين
العام من القوائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة موجهة اليكم من سعادة السيد فلاديسلاف يوفانوفيتش، وزير خارجية
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في
إطار البند ٨١ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
السفير
القائم بالأعمال المؤقت

مرفق

أكتب إليكم لأوجه انتباهكم الى الحالة البالغة الصعوبة في القطاع الغربي التابع للمنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة (غربي سلافونيا)، والناجمة عن اعتداء كرواتيا على هذه المنطقة، بما لذلك من آثار مضجعة على السكان المدنيين الصرب، ولأشير الى ما قد ينطوي عليه هذا العمل العدواني من آثار سياسية خطيرة على مستقبل عملية السلم وعلى دور الأمم المتحدة.

ان القوات المسلحة لكرواتيا، باعتمادها على القطاع الغربي التابع للمنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة (غربي سلوفينيا) واحتلالها كامل أراضيها، بالاشتراك مع وحدات الشرطة الخاصة ومجموعات عسكرية غير نظامية مسلحة، إنما تنتهك انتهاكا صارخا جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن وغيرها من الوثائق التي تطلب الى أطراف النزاع أن تمتنع عن استخدام القوة، وأن تسعى، بالطرق السياسية، الى التوصل الى حل دائم وعادل للعلاقات بين الشعوب والدول الناشئة حديثا في اقليم يوغوسلافيا السابقة. إن هذا العمل العسكري الذي قامت به كرواتيا يمثل انتهاكا جسيما لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤. وقد جاء هذا العمل العسكري منافيا ومتجاهلا تماما لجميع الجهود التي بذلها المجتمع الدولي على أساس ولاية مجلس الأمن أو تحت رعايته من أجل صيانة السلم وبدء عملية تفاوضية ترمي الى التوصل الى حل سياسي متفق عليه. إن الاعتداء الكرواتي يهدد بشكل خطير أمن قوات السلام التابعة للأمم المتحدة في القطاع الغربي المشمول بحماية الأمم المتحدة فحسب، لكنه جعل من العسير أيضا، بل من المستحيل تقريبا، استمرارها في الاضطلاع بمهمة السلم التي تقوم بها في ظل الظروف الجديدة التي نشأت.

إن الهدف الأساسي للعمل المسلح الذي قامت به كرواتيا هو إبادة السكان المدنيين الصرب وإرهابهم، واستكمال عملية التطهير العرقي الذي بداته كرواتيا في سلوفينيا الغربية في عام ١٩٩١. وقد تعرض السكان المدنيون الصرب لقصف ضار قامت به المدفعية والمدركات والقوات الجوية الكرواتية، وهو ما لا يمكن أن يبرره أي سبب عسكري. وإن كرواتيا بارتكابها هذه الأفعال إنما تضرب عرض الحائط جميع أحكام اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها، وأحكام اتفاقيات جنيف.

وثمة أدلة وافرة على هذه الفظائع تضمنتها أقوال اللاجئين المقدمة الى ممثلي المنظمات الإنسانية، والصحافة والسلطات الرسمية لجمهورية يوغوسلافيا السابقة، وكذلك أقوال العديد من شهود العيان وبلاغات أعيان الكنيسة وشخصيات بارزة ممن وجدوا أنفسهم في المنطقة وقت العدوان أو زاروها مباشرة بعد وقف الأنشطة المسلحة. ومن بين الشهود أيضا ممثلو بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

وهناك أدلة على أنه في ١ و ٢ أيار/مايو ١٩٩٥، ارتكبت القوات المسلحة الكرواتية فظائع تمثلت في قتل صفوف اللاجئين المدنيين بالقرب من نوفي فاروس وعلى الطريق بالقرب من أوكوتشاني، فضلا عن قتل المدنيين بوحشية وتدمير ونهب ممتلكاتهم في قرى بانكوفاتش، وميداري، وسمرتيتش،

وفربوفلياني، وكوفاتش، وغيردباني، ودونيي بوجيتشيفيتشي. وارتكبت فظاعات مماثلة في أمكنة أخرى لم يكن فيها مراقبون أجانب.

إن بيانات ممثلكم الخاص ياسوشي أكاشي والبيانات الأولية التي أدلى بها تاديوس مازوفيكسي، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابقة تؤكد ارتكاب فظاعات جماعية ضد الصرب المدنيين في غربي سلافونيا. وقد أكد السيد أكاشي وجود بلاغات عن انتهاك حقوق الإنسان الأساسية وارتكاب أعمال وحشية ضد الصرب في غربي سلافونيا. وقال السيد مازوفيكسي، بعد زيارته لغربي سلافونيا، إن فظاعات قد ارتكبت وأن حقوق الإنسان انتهكت إلا أنه لا يمكن التحقق كليا من هذه المعلومات، وأن عمليات قتل ارتكبت في حق مدنيين لا يمكن تبريرها بدواع عسكرية.

إن المسؤولين الكروات، بإصدارهم بيانات متناقضة، إنما يرفضون، في واقع الأمر، الإفصاح عن العدد الحقيقي للقتلى أو المفقودين. وتشعر منظمات الصرب في كرواتيا بالقلق الشديد إزاء مصير ٢٨٠ إلى ١ ٠٠٠ من المدنيين والمسجونين المعروف أنهم قبض عليهم وأخذوا إلى مكان مجهول. ومن غير المعروف أيضا مصير ما بين ١ ٠٠٠ و ١ ٢٠٠ من المصابين. ولدواع إنسانية، يتعين على الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية أن تضطلعا بمسؤولية الضغط على السلطات الكرواتية لتفصح عن مصير هؤلاء الأشخاص.

ورغم ما يفرضه الجانب الصربي من حصار إعلامي يكاد أن يكون كاملا، ومن تقييد لحرية ممثلي المنظمات الدولية في التنقل، تحت ذرائع مختلفة، تمكنت وسائل الإعلام الأجنبية من إطلاع الرأي العام العالمي على بعض الفظاعات، وعلى الحملة المنتظمة التي يقوم بها العسكريون الكروات والسلطات المدنية الكرواتية لمحو آثار هذه الفظاعات وذلك بإحراق الموتى ودفنهم في مقابر جماعية بلا شواهد، أو بغسل الشوارع والطرق لمحو الأدلة. وقد قدمت عدة جهات منها وكالة رويترز والأسوشيتدبرس، ونيويورك تايمز وشبكة إذاعة كولومبيا (سي. بي. إس) وهيئة الإذاعة البريطانية تقارير وافية تتهم الجانب الكرواتي بمحاولات التغطية على جرائمه.

وأجد لزاما علي أن أوجه انتباهكم إلى أنه من الأهمية بمكان لاستمرار بعثة السلم في المنطقة أن تضمن الأمم المتحدة لمن تبقى من السكان الصرب الحد الأدنى من سلامتهم الشخصية واحترام حقوقهم الإنسانية. ونظرا لأن السكان المحليين لا يثقون بالسلطات الكرواتية، من الضروري أن تظل المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة، وهي القطاع الغربي (غربي سلافونيا) مشمولة بحماية الأمم المتحدة وأن تنسحب القوات المسلحة الكرواتية من المناطق المحتلة.

وثمة أيضا شرط لا بد منه لاستئناف العملية السياسية لتسوية الأزمة بالوسائل السلمية، وهو أن تعود الثقة في آلية الحماية للأمم المتحدة. فالتقارير المقلقة التي تفيد بقيام القوات الكرواتية بأعمال عدوانية جديدة في منطقة القطاع الجنوبي المشمولة بحماية الأمم المتحدة والهجمات التي شنت على قرى تشيتينا، وفريليكا، وتشرنو لوغ، وبيولبي وغيرها من القرى غير المحمية التي فر سكانها من ديارهم، إنما

هي نذير شؤم بما يمكن أن ينشأ من تطورات في المنطقة وخارجها، إذا ما صدر ما ينم عن موافقة ضمنية على هذا العدوان.

والخطوة الأولى على طريق إعادة بناء الثقة تتمثل في قيام الأمم المتحدة بتحقيق فعال وشامل في الفضاءات التي ارتكبت في حق السكان من الصرب المدنيين وغيرهم من فئات الأشخاص المحميين في المنازعات المسلحة، وأفراد جيش جمهورية صرب كرايينا ممن أخذوا أسرى، أو المصابين أو المرضى منهم.

وإذا لم يتسن على وجه السرعة إثبات ارتكاب الفضاءات وتحديد مسؤولية من ارتكبوها أو أمروا بارتكابها، فلا يتوقع أن يتسنى قريباً إحلال السلم الذي نحن بحاجة إليه جميعاً أو أن تبدأ عملية تفاوض جادة أو أن يعود ما بين ١٢ ٠٠٠ و ١٧ ٠٠٠ من اللاجئين الصرب ممن فروا من إرهاب الكروات وتخويفهم لينضموا إلى بني وطنهم الذين لا يتجاوز عددهم ١ ٢٠٠ نسمة ممن بقوا في غربي سلافونيا.

إن مما يثير القلق بوجه خاص، هو المحاولات الرامية إلى التقليل من حجم الفضاءات التي ارتكبت بحق سكان غربي سلوفينيا أو التستر عليها. وفي هذا السياق، فإن ما يثير الانزعاج على وجه التحديد، هو تراجع مازوفيك، المقرر الخاص عن بياناته التي أدلى بها في البداية وأقواله بوقوع فضاءات جماعية. فالمقرر الخاص، بتراجعته عن أقواله، أظهر افتقاره إلى الاهتمام الصادق في إثبات الحقائق الفعلية وحجم الفضاءات التي ارتكبت بحق السكان المدنيين الصرب. ومع ذلك، فإن بيانات المقرر الخاص وتقاريره الميدانية توفر للجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان أدلة دامغة على الأعمال الوحشية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطات الكرواتية بحق السكان المدنيين من الصرب أثناء العدوان على منطقة القطاع الغربي المشمولة بحماية الأمم المتحدة، وهو ما أكدته أيضاً مصادر أخرى مثل ممثلي الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرهم من الممثلين في الميدان.

وليس ثمة من شك في أن سلبية المجتمع الدولي وعجزه عن منع العدوان وإزالة آثاره إنما تبعث على خيبة أمل كبيرة وتفقد المتبقين من السكان الصرب في غربي سلوفانيا والعديد من اللاجئين ثقتهم في بعثة الحماية والسلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وإن عدم تحديد المسؤولية عن ارتكاب الفضاءات الأخيرة ومعاقبة مرتكبيها لن ينشأ عنه سوى إضفاء طابع الشرعية على سياسة إبادة الأجناس بحق الشعب الصربي في منطقة تخيم عليها الذكريات البغيضة عن معسكر اعتقال ياسينوفاتش أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث أريد مئات الآلاف من الصرب واليهود والرومانيين على يد "دولة كرواتيا المستقلة" خليفة النازية وحليفاتها.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
وزير الخارجية الاتحادي

— — — — —